منشورات جامعة وادي النيل
مجلة النيل للآداب والعلوم الانسانية
(ISSN: 1858 – 7054)
المجلد الثالث، العدد الاول، 2022م
http://www.nilevalley.edu.sd

أحوال فاعل (نعم وبئس) في القرآن الكريم

عائشة محمد إبراهيم التوم

كلية العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية
المؤلف: aishaaltoom@gmail.com

المستخلص

الهدف من هذه الدراسة الوقوف على أحوال فاعل نعم وبئس في القرآن الكريم وكيف جاءت دلالتهما خلافاً لما وضع لهما في الأصل في بعض استعمالات السياق القرآني، ومن هنا تبرز مشكلة هذه الدراسة المتصلة في تقصي الحالات التي يرد عليها فاعل نعم وبئس في النص القرآني. اتبعت هذه الدراسة المنهج التحليلي الاستدلالي الوصفي للوقوف على أحوال فاعل نعم وبئس في القران الكريم. خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها إن نعم وبئس يستعملان كفعلين منصرفين في زمن المضارع والأمر واسم الفاعل. كما أن نعم وبئس يستعملان لإنشاء المدح والذم كذلك يكون فاعل نعم وبئس محلي (بال) وهو ظاهر. وأوصت الدراسة أن أحوال فاعل بئس ونعم يحتاج للمزيد من التقصي والدراسة للوقوف على المزيد من المعاني التي تكمن من خلال هذه الأحوال المختلفة.

كلمات مفتاحية: نعم وبئس، السياق القرآني، المدح، الذم

Cases of Naima and Bi'sa Agents in Holy Qur'an

Aisha Mohammed Ibrahim Eltoum

Faculty of Humanities, University of Shaghraa, KSA.
Author: aishaaltoom@gmail.com

Abstract

The aim of this study is to find out the cases of the agent of "Ni'ma and Bi'sa" which are used for praise and dispraise in the Holy Qur'an and how different their denotations are from the origin use in other contexts. The problem of this study emerges in investigating the cases in which the cases of "Ni'ma and Bi'sa" appears in Quranic contexts. The study followed the analytic – deductive - descriptive methods to examine the various cases of the agent of "Ni'ma and Bi'sa". This study found out several findings; of these that "Ni'ma and Bi'sa" used as transitive verbs in all tenses; present; imperative and present participle. In addition, they are used to establish praise and dispraise. Their agent also appears with the definite article "the" and it is explicit (prominent). The study recommended that the agent cases of the agent of "Ni'ma and Bi'sa" need more investigations to discover the implicit meaning in these various cases.

Keywords: miserable, context, Qur'anic, praise, slander

مقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب العظيم بلسان عربي مبين وتكفل بحفظه إلى يوم الدين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

دلالة المدح والذم

استعمل العرب للمدح والذم (نعم وبئس) وما حول إلى معناهما من الأفعال، فتقول: (نعم الرجل حمود)، (وبئس الرجل سالم). (ونعم وبئس) فعلان ولهما استعمالان.

أحدهما: أن يستعملا فعلين متصرفين، مثل سائر الأفعال فيكون لهما فعل مضارع وأمر واسم فاعل، وغيرها وهما إذ ذاك للإخبار بالنعمة والبؤس (الازهري، 1421هـ-2000م: ص94/2) وتقول: (نعم الرجل بمعيشته) بكسر العين، ينعم فهو ناعم، قال تعالى: (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ) (الغاشية، الاية:8). (وبئس) بكسر العين، يبأس فهو بائس (قال تعالى: (وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ) (الحج، ايه: 28).

ثانيهما: أن يستعملا لإنشاء المدح والذم، وهما في هذا الاستعمال جامدان لا يتصرفان.

وتستعمل (نعم وبئس) للمدح العام والذم العام، تقول: (نعم الرجل محمد وبئس الرجل سعيد) فتكون قد مدحت محمد مدحا عاما، وذممت سعيداً ذماً عاماً، ولم يذكر خصلة معينة من خصال المدح والذم. وقال سيبويه: أن نعم وبئس هما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصلاح، ولا يكون منهما في غير هذا المعنى (السامرائي، 2009: ص 296) (عباس حسن، 2018: ص368/3).

تمتاز نعم وبئس بأحوال وأحكام خاصة بهما، ودلالة نعم على المدح العام وبئس على الذم العام، وكل لفظ منهما فعلٌ ماضٍ لازمٌ جامدٌ ولابد لهما من فاعل وكل منهما فعلاً ماضياً فأنها متجردة من دلالتهما لزمته ولا يكون لهما مضارعة ولا أمره (عباس حسن، 2018: 368/3).

فهذا بحث عن الطرفين (نعم وبئس) في القران الكريم استعمالاً ودلالة لقد ورد هذان الطرفان في مواضع كثيرة من القران الكريم، وليس من منهج البحث استقراء كل الآيات التي تتعلق بالاستعمال أو الدلالة بل الإتيان بنماذج استدلالية فقط.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في كيفية معرفة أحوال فاعل نعم وبئس في القران الكريم في ثلاثة أحوال، أولا: أن يكون محلى بالألف واللام والثاني: أن يكون مضافا إلى ما فيه (أل) والثالث: أن يكون مضمراً مفسرا بنكرة بعده منصوبة على التمييز. أختلف العلماء في ذكر هذه الأحوال ولهم أراء مختلفة سوف يتم ذكرها في متن البحث ومعرفة هذه الأحوال عند كل النحاة.

أهداف البحث

1. معرفة القواعد النحوية وتطبيقها خاصة في القران الكريم.
2. دراسة أحوال فاعل نعم وبئس.
3. جمع بعض الشواهد القرآنية المتعلقة بأحوال فاعل نعم وبئس حتى يستفيد منها الدارسون والباحثون. ولفت انتباههم إلى مثل هذه الدراسات.
4. التمكن من المادة (النحو).

واتبع هذا البحث المنهج الوصفي الاستدلالي.

وقد تم تقسيم البحث إلى مبحثين، فقد تناولت في المبحث الأول: أن يكون محلى بالألف واللام. والثاني: أن يكون مضافاً إلى ما فيه (أل) وأن يكون مضمراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز.

المبحث الأول: أن يكون محلى بالألف واللام

في قوله تعالى: (*نِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ*) (الانفال، ايه: 40)، اختلف في هذه اللام، فقال قوم: هي للجنس حقيقة، فمدحت الجنس كله من أجل زيد ثم خصصت زيدا بالذكر فتكون قد مدحته مرتين، وقيل: هي للجنس مجازا وكأنك (قد) جعلت زيدا الجنس كله مبالغة، وقيل هي للعهد (ابن عقيل، 2006: ص151/2).

وقد اختلف النحاة في نوع (أل) فالمفهوم من كلام سيبويه أنها للعهد، إذ يقول: (وأعلم أنه محالٌ أن تقول: (عبد الله نعم الرجل، والرجل غير عبد الله كما أنه محال أن تقول: عبد الله هو فيها وهو غيره. كما ذكر خالد الأزهري: أنه نسب إلى سيبويه أن (أل) للجنس حقيقة (الازهري، 2000م: ص95/2).

وذكر ابن يعيش أن (أل) في فاعل (نعم وبئس) الظاهر لا تكون إلا للجنس وذلك لسببين:

الأول: ما حكي عن الزجاج أنهما كما وضعا للمدح والذم، والذم العام، جعل فاعلهما عاماً ليطابق معناهما، إذ لو جعل خاصاً لكان نقضاً للغرض.

الثاني: فقد جعلوا الفاعل جنساً ليدل على أن الممدوح والمذموم مستحق الصفة، فإذا قلت: نعم الرجل زيد، عُلم من ذلك أن زيداً الممدوح في الرجال من أجل الرجولة، وكذا نعم الظريف زيد، والذم كذلك (ابن السراج، 1417هـ- 1996م: ص112،114/1).

وذهب ابن مالك أن (أل) للمجاز والمبالغة للدلالة على الكمال مدحاً وذماً (ابن مالك، 1410- 1990: ص 9،10/3).

وذهب المبرد إلى جواز إسناد (نعم وبئس) إلى (الذي) إذا دلت على الجنس، بأن كانت صلتها عامة، نحو: (نعم الذي هو عبد زيد) أما إذا دلت بصلتها على مقصود بعينه فلا يصح مثل: (نعم الذي في الدار أنت) (المبرد، 2001، ص،141/3).

وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز: (نعم القائم أنت)، ولا يجوز (نعم الذي قام أنت)، لأن الذي بصلته مقصود إليه بعينه وذكر رأي المبرد، وقال: (وهذا الذي قاله قياس، إلا أني وجدت جميع ما تدل عليه (نعم وبئس)، فترفعه، وفيه الألف واللام له نكرة تنصبه (نعم وبئس) إذا فقد المرفوع، والذي ليست لها نكرة البتة فتنصبه (ابن مالك،1410- 1990: ص11/3).

وأن يكون فاعل (نعم وبئس) اسم ظاهر معرف (بأل) الجنسية التي تعتد الاستغراق نحو، (نعم التلميذ زهير وبئس الشراب الخمر). وقوله تعالى: (بِئْسَ الشَّرَابُ) (الكهف، ايه:29).

وذهب أبو حيان إلى جواز حذف مخصوص المدح والذم إذا دل عليه دليل نحو قوله تعالى: (*نِعْمَ الْعَبْدُ*) (ص، ايه:30). أي أيوب وذهب بعض المتأخرين إلى أنه لا يجوز في قول من قال: باسمية نعم وبئس إعرابهما: مبتدأ والمخصوص الخبر والعكس، وإذا كان زيد، مبتدأ فالجملة بعده في موضع الخبر، والعموم هو الرابط لأن (أل) للجنس (الاندلسي، 1404هـ-1984م: 108/1).

والشواهد في هذه الحالة كثيرة جدا في القران الكريم ومنها:

قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) (البقرة، ايه:126)

الواو: حرف عطف مبني على الفتح لا محل لها من الإعراب بئس فعل دل على الذم مبني على الفتح والمصير فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والمخصوص بالذم محذوف أي النار والتقدير (وبئس المصير النار) (عثمان،2002 ص302).

وأيضاً قوله تعالى:(بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا) (الكهف، ايه:29). وقوله تعالى: (وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ) (الحج، ايه:13).

وذكر ابن هشام أن فاعل نعم وبئس جامدان، رافعان لفاعلين معرفين بأل الجنسية نحو قوله تعالى: (نِعْمَ الْعَبْدُ) (ص، اية:30)، (وبِئْسَ الشَّرَابُ) (الكهف، ايه:29).

وذهب البصريون إلى أن نعم وبئس فعلان والاسم المحلى(بألف) أو مضاف إلى المحلى بأل الواقع بعد أحدهما فاعل، (فنعم الرجل): جملة فعلية وكذلك (بئس الرجل)، وذهب الكسائي إلى أن قولك (نعم الرجل)، ومثله قولك(بئس الرجل) اسمان محكيان صارا اسما واحدا بمنزلة (تأبط شرا)، وقولك: (ذرى حباً)، وقولك: (شاب قرناه)، وقولك: (بئس الرجل) قد صار اسم جنس واحداً بمنزلة قولك: المذموم، ونظير ذلك ما قاله بعض النحويين من أن حبذا قد ركب صدره وهو حب مع عجزه وهو ذا وصار مجموعهما اسماً واحداً بمعنى الممدوح (ابن هشام1429هـ: ص242/3).

وذكر عباس حسن أيضاً (أل جنسية في مثال: (نعم الولد علي) فقد يراد منها الدلالة على الجنس حقيقة، فإنك تمدح كل واحد. وقد يكون المراد الجنس مجازاً، فإنك جعلت الممدوح بمنزلة الجنس كله للمبالغة في المدح. أما إذا كانت (أل) للعهد، فقد تكون لشيء معهود في الذهن، لم يذكر خلال الكلام، فتكون للعهد الذهني. (وأل) التي للجنس أقوى وأبلغ في تأدية الغرض، والعهدية أوضح وأظهر (حسن، ص374/3).

المبحث الثاني: أن يكون مضافا إلى ما فيه (أل) وأن يكون مفسراً بنكره بعده منصوبة على التمييز.

في قوله تعالى: (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) (النحل، اية:30) وقوله تعالى: (فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ) (الزمر، ايه:72). وكقولك: (نعم طالب العلم محمد). الإعراب: الفاء: حرف استئناف مبني على الفتح وبئس: فعل ماضي جامد مبني على الفتح دال على إنشاء الذم، مثوى: فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر ومثوى مضاف والمتكبرين مضاف إليه (عثمان،2002 ص30/2).

وذكر الأشموني: أن هناك من يجيز أن يكون فاعلهما مضافاً إلى ضمير ما فيه (أل)، وجعل منه قول الشاعر: (فنعم أخو الهيجاء ونعم شبابها) وذكر الكاتب أنه لا يقاس عليه لقلته، فإن قيل: أجاز النحاة ذلك في باب الإضافة، فلماذا منع في باب (نعم وبئس) (شمس الدين، 2009: ص31/2).

قال الصبان: لأن باب (نعم وبئس) أضيف من باب الإضافة لعدم تصرفهم (الصبان، 1417: ص28/3).

ومن الشواهد في القران الكريم: (فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ) (الزمر، ايه:74) (وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ) (آل عمران، ايه:151). (فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ) (النحل، ايه:29).

وذكر ابن هشام أيضاً على أن فاعل نعم وبئس جامدان ويكونان مضاف إلى ما فيه (أل) في نحو قوله تعالى: (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) (النحل، ايه:30) (فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ) (البقرة، ايه27). كما ذكر سابقاً.

وأن يكون مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز

في هذا الجانب ففي تمييزهما فقد يكون فاعلهما ضميراً مستتراً بعده بتمييز مطابق للمخصوص، نحو: (نعم رجلاً زيد، ونعم رجلين الزيدان)، ونعمت امرأة هند، ومن ذلك، قوله تعالى: (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) (الكهف، ايه:50). ولذلك اشتراط النحاة في التمييز أن يكون قابلاً (أل) لأنه خلف عن الفاعل المقرون ب(أل) ولذلك لا يصح يكون بلفظ المقرون ب(أل) ولذلك لأنه لا يصح أن يكون بلفظ (مثل) ولا (غير) ولا(أي)، لعدم صلاحيتها لدخول (أل)، وذلك رجح ابن مالك أن تكون (ما) في قوله تعالى: (فَنِعِمَّا هِيَ) (3)(4).

وذكر الصبان أن التمييز إذا حل محل ما يقبل (أل) صح وعلى هذا لا يرد (فنعما هي) على القول بأن(ما) تمييز، لأنها وإن لم تقبل (أل) حالة محل ما يقبلها (5). وأن يكون فاعلهما مضاف إلى اسم أضيف إلى مقترن بهما نحو: (نعم حكيم شاعر الجاهلية زهير) (الغلايني، 1408هـ- 1987م: ص60/1).

وذكر ابن عقيل في هذا الموضوع أن يكون مضمراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز نحو: (نعم قوماً معشره) ففي (نعم) ضمير مستتر يفسره (قوماً) و (معشره) مبتدأ، وزعم بعضهم أن (معشره) مرفوع (بنعم) وهو الفاعل، وقال: بعض هؤلاء: أن (قوماً) حال، وبعضهم: إنه تمييز، ومثل (نعم قوماً معشره) قوله تعالى: (*بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا*) (السيوطي، 1975م: ص92/1).

كما اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في (نعم) وأخواتها، فقال قوم: لا يجوز الجمع وهو المنقول عن سيبويه فلأتقول: نعم الرجل رجلاً زيد) وذهب قوم إلى الجواز واستدلوا بقول الشاعر (الصبان، 2009: ص33/3):

والتغلبيون بئس الفحلُ فحْلهُم فحلاً وأمهم زلاء منطيقُ

وفصل بعضهم، فقال: إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما نحو: (نعم الرجل فارساً زيد) وإلا فلا نحو: (نعم الرجل رجلاً زيد) فإن كان الفاعل مضمراً، جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقاً نحو: (نعم رجلاً زيد) (ابن عقيل، 2006: ص155/2).

قال ابن مالك:

وما مميز، وقيل فاعلٌ في نحو نعم ما يقولُ الفاضلُ

تقع (ما) بعد (نعم وبئس) فتقول: (نعم ما) أو (نعما) و(بئس ما) ومنه قوله تعالى: (إِنْ تُبْدُو الصدقات فَنِعِمَّا هِيَ) (البقرة، ايه: 271).

قوله تعالى: (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ) (البقرة، اية:90). واختلف في (ما)هذه فقال قوم: هي نكرة منصوبة على التمييز، وفاعل (نعم) ضمير مستتر، وقيل: هي الفاعل وهي اسم معرفة، وهذا مذهب ابن خروف ونسبه إلى سيبويه (ابن عقيل، 2006: ص155/2).

الإعراب: بئسما: فعل ماضي جامد معناه الذم مبني على الفتح، ما: نكرة موصوفة مبنية على السكون في محل نصب على التمييز، اشتروا فعل ماضي مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

وذكر ابن هشام: أن يكونا مضمرين مستترين مفسرين بتمييز نحو قوله تعالى:(بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) (الكهف، ايه:50) في هذه الحالة أحكام بعضها يختص بالفاعل وبعضها يختص بالتمييز.

التي تختص بالفاعل هي: الأول: أن يكون الفاعل ضميرا وهو عند جمهور النحويين، والثاني: أن يكون الضمير واجب الاستتار مطلقاً، والثالث: أن يكون أن هذا الفاعل لا يجوز أن يتبع شيء من أنواع التوابع، والرابع: أن هذا الضمير إذا كان مفسره مؤنثاً لحقت تاء التأنيث (نعم وبئس) فيقال: (نعمت فتاة هند) و (بئست امرأة حمالة الحطب)

أما التي تختص بالتمييز هي:

أولا: أن يكون في اللفظ مؤخرٌ عن الفاعل المستتر في نعم ولا يجوز تقديم التمييز على نعم

ثانياً: أنه يجب تقديمه على المخصوص بالمدح والذم وهذا مذهب البصريين.

ثالثاً: أن يكون مطابقاً للمخصوص في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (ابن مالك، 1410- 1990: ص245/3).

رابعاً: أن يكون نكرة قابلة لدخول (أل) عليها، وذلك لأن التمييز خلف عن الفاعل المقرون بأل.

خامساً: أن يكون نكرة عامة.

سادساً: أنه يجب ذكره لازم وهو رأي ابن عصفور وذلك في الحديث (من توضأ يوم الجمعة فبها نعمت)، والتقدير: بالطريقة المحمدية (ونعمت طريقة الوضوء) (ابن مالك، 1410- 1990: ص246/3).

الخاتمة: وتشمل النتائج والتوصيات

توصلت في خاتمة هذا البحث لمجموعة من النتائج أهمها:

أولاً: أن نعم وبئس لهما استعمالان:

أولا: أن يستعملا فعلين متصرفين مثل سائر الأفعال، لهما فعل مضارع وأمر واسم وفاعل.

ثانياً: أن يستعملا لإنشاء المدح والذم، وهما في هذا الاستعمال جامدان لا يتصرفان

ثانياً: أن يكون فاعل نعم وبئس محلى (باللام) وهي للجنس حقيقة عند أكثر العلماء وعند سيبويه للعهد، وعند ابن مالك للمجاز والمبالغة

ثالثاً: أن يكون فاعل نعم وبئس اسم ظاهر معرف بأل الجنسية التي تعتد الاستغراق

رابعاً: ذهب البصريون إلى أن نعم وبئس فعلان، والاسم المحلى بألف أو مضاف إلى المحلى بأل الواقع بعد أحدهما فاعل (فنعم الرجل) جملة فعلية، وكذلك (بئس الرجل)، أما الكسائي اسمان محكيان صارا اسماً واحدا بمنزلة (تأبط شرا).

خامساً: ذكر ابن هشام على أن فاعل (نعم وبئس) جامدان ويكونان مضاف إلى ما فيه (أل) في نحو قوله تعالى: (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) (فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ).

سادساً: اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في (نعم (وأخواتها) فقال قوم لا يجوز ذلك وهو المنقول عن سيبويه، فلا تقول: نعم الرجل رجلاً زيد) وذهب قوم الى الجواز.

سابعاً: ذكر ابن هشام في فاعل نعم وبئس أن يكونا مضمرين مستترين مفسرين بتمييز في نحو قوله تعالى: (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) وفي هذه الحالة أحكام يختص بها الفاعل وبعض يختص بالتمييز، والتي تختص بالفاعل:

أولاً: أن يكون الفاعل ضمير وهو عند جمهور النحويين.

ثانياً: أن يكون الضمير واجب الاستتار مطلقاً.

ثالثاً: أن الفاعل لا يجوز أن يتبع شيء من أنواع التوابع.

رابعاً: إن هذا الضمير إذا كان مفسره مؤنثاً تختص تاء التأنيث بقول: (نعمت فتاة هند) و (بئست حمالة الحطب).

وما يخص التمييز:

أولاً: أن يكون في اللفظ مؤخراً عن الفاعل المستتر في نعم وذلك لا يجوز تقديم التمييز على نعم.

ثانياً: يجب تقديمه على المخصوص بالمدح والذم وهذا مذهب البصريين.

ثالثاً: أن يكون مطابقاً للمخصوص في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

رابعاً: أن يكون نكرة قابلاً لدخول (أل).

خامساً: أن يكون نكرة عامة.

أما في دلالة نعم وبئس

استعمل العرب للمدح والذم (نعم وبئس) وما حول إلى معناهما من الأفعال، فتقول:(نعم الرجل حمود)، (وبئس الرجل سالم). (ونعم وبئس) فعلان ولهما استعمالان.

أحدهما: أن يستعملا فعلين متصرفين، مثل سائر الأفعال فيكون لهما فعل مضارع وأمر واسم فاعل، وغيرها وهما إذ ذاك للإخبار بالنعمة والبؤس وتقول: (نعم الرجل بمعيشته) بكسر العين، ينعم فهو ناعم، قال تعالى:(وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ). (وبئس) بكسر العين يبأس فهو بائس (قال تعالى: (وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ).

ثانيهما: أن يستعملا لإنشاء المدح والذم، وهما في هذا الاستعمال جامدان لا يتصرفان.

وتستعمل (نعم وبئس) للمدح العام والذم العام، تقول: (نعم الرجل محمد وبئس الرجل سعيد) فتكون قد مدحت محمد مدحا عاماً، وذممت سعيداً ذماً عاماً، ولم يذكر خصلة معينة من خصال المدح والذم. وقال سيبويه: وأصل نعم وبئس وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصلاح، ولا يكون منهما في غير هذا المعنى.

تمتاز نعم وبئس بأحوال وأحكام خاصة بهما، ودلالة نعم على المدح العام وبئس على الذم العام، وكل لفظ منهما فعلا ماضي لازما جامدا لابد لهما من فاعل وكل منهما فعلا ماضيا فأنها متجردة من دلالتهما لزمته ولا يكون لهما مضارعة ولا أمره.

ومن النتائج أيضاً ذكر الصبان أن التمييز إذا حل محل ما يقبل (أل) صح وعلى هذا لا يرد (فنعما هي) على القول بأن (م) تمييز لأنها وإن لم تقبل (أل) حالة محل ما يقبلها، وأن يكون فاعلهما مضاف إلى اسم أضيف إلى مقترن بهما نحو: (نعم حكيم شاعر الجاهلية زهير)، وقول ابن عقيل في هذا الموضوع أن يكون مضمراً مفسراً بنكرة منصوبة على التمييز نحو: (نعم قوماً معشره) ففي (نعم) ضمير مستتر يفسره (قوماً) و(معشره) مبتدأ. وقول أخر (معشره) مرفوع بنعم وهو الفاعل ولا ضمير فيها وقال بعضهم (معشره) حال.

وأيضاً اختلف بعض النحاة في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في (نعم) وأخواتها، فقال قوم لا يجوز وهو منقول من سيبويه وذهب قوم أخر إلى الجواز وذهبت طائفة أخرى يجوز الجمع إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل نحو: (نعم الرجل فارسا زيد).

المصادروالمراجع

القران الكريم

ابن السراج (1417هـ ،1996م). الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط3.

ابن عقيل (2006). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محي الدين، المكتبة العصرية، بيروت.

ابن مالك (1410هـ ،1990م). شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون. ط1،

ابن هشام (1418هـ، 1998م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، راجعه: أميل بديع يعقوب. بيروت، ط1.

ابن هشام (1429هـ). أوضح المسالك على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محي الدين، بيروت.

أبو حيان الأندلسي(ت745هـ) (1404هـ،1984). ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق: مصطفى أحمد النماس.

الأزهري، خالد (905) (1421هـ-2000). شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود.

حسن، عباس (2018). النحو الوافي. عضو مجمع اللغة العربية. القاهرة، دار المعارف، ط4.

السامرائي، فاضل (2009). معاني النحو. دار الفكر للطباعة والنشر.

سيبويه (1991). الكتاب. تحقيق: محمد عبد السلام هارون. ط2،

السيوطي (1975م). همع الهوامع. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلمية، الكويت.

شمس الدين، ابراهيم (1417ه). حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الصبان (2009). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن، مكتبة الأزهر للتراث.

عثمان، محمد أحمد (2002). إعراب القران وبيان معانيه. جامعة الأزهر. فسره، عبد العزيز أمين. المجلد الثاني، القاهرة، ط1.

الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (1408-1987م). جامع الدروس العربية. عبد المنعم خفاجة. بيروت، ط11،

المبرد (2001م). المقتضب. تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة.

خصص للسياق والدرس التداولي في المعاجم العربية.